

دور نظام البوت في تمويل مشروعات البنى التحتية بمحلية الدويم

د. عبد الله محمود عبد المجيد

مبارك إسحق محمد يوسف

المركز القومي للمناهج والبحث التربوي - بخت الرضا

المستخلص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على نظام البوت (B.O.T) (نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية) وما يتفرع عنه من عقود، وإبراز تجارب إقليمية ودولية استخدم فيها هذا النظام على المستويين المركزي والمحلي، كما تهدف إلى دراسة مدى إمكانية استخدامه كأداة للتمويل وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لمحلية الدويم.

وتظهر الدراسة عدة نتائج من أهمها:

أن هنالك تقبل كبير لتطبيق البوت (BOT) بمحلية الدويم وللتنفيذ الناجح وبناء خبرة محلية كافية في المجالات التعاقدية للنظام، وإجراء إصلاحات مستقلة وناجحة كمتطلب لنجاح نظام البوت.

وأهم التوصيات:

الاهتمام بنظام البوت في تنفيذ العديد من المشروعات.

Abstract:

This study examined the feasibility of implementing Build, Operate, and Transfer Delivery system in White Nile State, (Edduiem Locality), in addition the study identifies appropriate types of Construction projects, which could be possible implemented through BOT system.

The content and literature analysis was employed to study the feasibility of BOT in Edduiem, the study looks at issues that have positive impact on the adopting of BOT.

The study shows several results; the most important of them are that acceptance that there is great expectant for application of BOT in Edduiem locality, and for successfully and the most important

recommendations is there should be caring the system (BOD) to implement serval projects implementation, and building sufficient local expertise in contractual aspects of BOT, and establishment of independent regular and tariff reform are prerequisite for success of BOT.

مقدمة:

يعد توافر البنى التحتية من طاقة و طرق وإمدادات المياه والاتصالات وغيرها بالكم والكيف المناسبين من الدعائم الأساسية لدفع عجلة التنمية، وعامل جذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء، ونسبة لعجز موارد الخزينة العامة لتمويل مشروعات البنى التحتية، في الدول النامية، وقصور موارد التمويل التقليدية عن تلبية الاحتياجات المالية، واقتران مصادر التمويل الدولية (قروض، منح، مساعدات) بشروط تمس سيادة الدول، كان لزاماً على الدول البحث عن صيغ جديدة لتمويل مشروعات البنى التحتية دون المساس بالسيادة الوطنية، وعدم إرهاق كاهل الخزينة العامة بالديون، وذلك من خلال التنازل عن دورها التقليدي في احتكار إقامة هذا النوع من المشاريع، وإفساح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ليمارس دوراً في هذا المجال.

برز من تلك الصيغ ما يعرف بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP)، وكذلك عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية والتي يرمز لها اختصاراً بمصطلح بوت (B.O.T) كمصطلحات عملية للشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار تعاقدية.

لقد أدى التمويل بنظام البوت في العديد من الدول التغلب على العقبات التي واجهت تلك الدول في توافر مشروعات البنى التحتية، وتوفير الخدمات العامة من طاقة وطرق وتعليم وصحة ومياه دون إرهاق كاهل الخزينة العامة بالديون، وتمشياً مع الاتجاهات الدولية اعتمدت وزارة المالية بالسودان عقد البوت كأحد آليات تمويل مشروعات البنى التحتية على المستويين الاتحادي والولائي والمحلي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من فعالية نظام البوت في تمويل مشروعات البنى التحتية وانتشاره الواسع في الدول النامية و المتقدمة و مزاياه العديدة، واعتماد حكومة السودان أخيراً على هذا النظام كإحدى آليات التمويل، ظلت ولاية النيل الأبيض تعتمد على

المصادر التقليدية لتمويل مشروعات البنى التحتية، لذا تتمحور مشكلة البحث في السؤال المحوري التالي:

ما أهمية التمويل للمشروعات بنظام البوت بمحلية الدويم؟
ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما مدى فاعلية نظام البوت في كهرية المشاريع الزراعية بمحلية الدويم؟
٢. ما مدى فاعلية نظام البوت في نقل التكنولوجيا الحديثة لمحلية الدويم؟
٣. ما دور التمويل بنظام البوت في سد فجوة الإيرادات المالية لمحلية الدويم؟
٤. ما مدى جدوي التمويل بنظام البوت في توفير الخدمات العامة للمواطنين؟
أهمية الدراسة:

١. تسليط الضوء على التمويل بنظام البوت.
٢. إسهام نظام البوت في نقل التقانات الحديثة.
٣. إسهام نظام البوت في تمكين الدولة من تمويل مشروعات أخرى.
٤. لفت النظر إلى أن التمويل بنظام البوت يسهم في نقل الخبرات الجديدة.
٥. التعرف إلى أن التمويل بنظام البوت يؤدي إلى توافر فرص عمل جديدة.
أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للآتي:

١. نشر وتعزيز ثقافة التمويل بنظام البوت.
٢. التعريف بمتطلبات ومقومات التمويل بنظام البوت.
٣. تسليط الضوء على الفوائد التي تجنيها المحلية من التمويل بنظام البوت.
٤. تعرف المشروعات التي يمكن تمويلها بنظام البوت.
٥. التعريف بالتجارب الإقليمية والدولية.
منهجية الدراسة:

تنتهج الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، من خلال دراسة الأدبيات التي تناولت الموضوع ومن خلال دراسة وتقويم التجارب الدولية والإقليمية والمحلية المعاصرة.
مصطلحات الدراسة:

البوت B.O.T: نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية هو نموذج أو تركيب، من شأنه أن يوكل للاستثمار الخاص تطوير البنية التحتية التي كانت في الماضي من شأن القطاع العام.

٢. البنية التحتية: يقصد به كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات، التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها، وتشمل مشروعات

اقتصادية (كالطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء وصرف صحي....).
 واجتماعية كالمؤسسات (التعليمية والصحية والترفيهية..... الخ).
 المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لمحلية الدويم:
 الموقع:

تقع محلية الدويم غرب النيل الأبيض بين خطي عرض ١٤,٣٠-١٥ شمالاً وبين خطي طول ٣٢- ٣٣ شرقاً وتحدها شمالاً محلية أم رمته ومن الجنوب محلية كوستي ومن الشرق النيل الأبيض ومن الغرب ولاية شمال كردفان (أمر التأسيس رقم ٢٠٠٧/٢).

أكسب هذا الموقع محلية الدويم أهمية اقتصادية كبرى، حيث تعد مستودعاً لكثير من الإمكانيات والموارد الطبيعية، فضلاً عن موقعها الذي يتوسط منطقة زراعية ورعوية ومائية هيا لها ميزة اقتصادية جعل منها منطقة لها الريادة في النشاط الزراعي خاصة زراعة القمح والقطن والذرة و الذرة الشامي والأرز والخضروات والفواكه.

ولمحلية الدويم دوراً فعالاً في تنشيط النشاط التجاري في الولاية حيث تمثل مركزاً تجارياً يربط ولايات الغرب بوسط السودان والعاصمة القومية ، فموقعها وسط الولاية ، وقربها من ولاية الخرطوم « أكبر سوق للمنتجات» ومجاورتها لولاية الجزيرة يمنحها ميزات اقتصادية جاذبة للنشاط التجاري والصناعي والخدمي، ويعزز من هذه القدرات والميزات تشييد كبري الدويم وقيام مصنع سكر النيل الأبيض ووجود الطريق القومي العابر.
 الموارد الاقتصادية:

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي ٤٦٢. ١٠١ فدان تشمل مشاريع الظلمبات النيلية ومشروعات الزراعة الآلية ومشاريع الإعاشة المروية والتي تضم مشروع الدويم وأم جر ووكره وشبشة وعرشكول وعريك ومبروكة وقوز النقارة وغيرها من المشاريع والتي كانت جزءاً من مؤسسة النيل الأبيض الزراعية والمقترح تجميعها في ٣ مجمعات هي:

١. الدويم وتضم ٣٣ مشروعاً في مساحة قدرها ٦٧٢٤٦ فداناً.
٢. أم جر وتضم ٦ مشاريع في مساحة قدرها ١٧٣٥٨ فداناً.
٣. التقوى وتضم ٦ مشاريع في مساحة قدرها ١١٣٠٩ فداناً.

أما في مجال الثروة الحيوانية والسمكية، تعتبر المحلية من أغني المحليات بالولاية والجدول أدناه يوضح تعداد الثروة الحيوانية بالمحلية:

جدول رقم (١) يوضح الثروة الحيوانية بمحلية الدويم

النسبة إلى إنتاج الولاية	العدد	المصدر
%٥	١٦٧,٢٢٠	أبقار
%٨	١٩٣,١٧٦	أغنام
%٣٠	٩٣٦,٢٤٨	ماعز
%١٦	٤,٦٤٠	إبل

المصدر: (إدارة الثروة الحيوانية، وزارة الزراعة ولاية النيل الأبيض، ٢٠١٠) أما الثروة السمكية فتنتج محلية الدويم ١٨ % من إنتاج الولاية والبالغ ٧٠٠٠ طن في العام.

لقد ساهم الإنتاج الزراعي والحيواني في قيام العديد من الصناعات التحويلية، حيث تم إنشاء أول مصنع للصناعة عام ١٩٥٢م، بجانب مصانع الزيوت والجبنه والصابون والغزل والتسيج إذ يبلغ عدد المصانع القائمة بالمحلية أكثر من ٩ مصانع منها: ٧ مصانع للزيوت، ومصنع للطحنية ومصنع للصابون ومصنع للثلج والتبريد ومصنع للتسيج بجانب مصانع الجبنه البيضاء التقليدية التي تشتهر بها محلية الدويم (هيئة الاستثمار ولاية النيل الأبيض، الخريطة الإستثمارية، ٢٠١٠م).

نسبة لموسمية الري وارتباطها بملء خزان جبل أولياء أوجدت عدة مشاكل لازمت هذه المشاريع منذ التأسيس منها:

١. موسمية زراعة المشاريع .
 ٢. عدم الالتزام بالمواعيد المناسبة لزراعة المحاصيل.
 ٣. تعدد أنواع الماكينات الساحة للطلمبات وارتفاع تكلفة الصيانة والتشغيل.
 ٤. نمطية التركيبة المحصولية بسبب موسمية الري.
- وارتفاع تكلفة الصيانة والتشغيل أدى إلى تدهور بنيات الري والتي أدت بدورها إلى:

١. تراجع حاد في المساحات المزروعة و انخفاض إنتاجية الفدان.
 ٢. تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان مما قاد إلى الهجرة والنزوح .
- قدمت عدة دراسات و مبادرات لإعادة تأهيل هذه المشاريع ،منها مقترح تجميع وكهربية المشاريع مما يُمكن من توفير مياه الري طول العام و حل مشكلة موسمية الزراعة . وعلى الرغم من جدوى هذا المقترح وفاعليته حال شح التمويل من تنفيذه (عثمان، ٢٠١٢).

وتأسيساً على ما تقدم أدى تدهور البنية التحتية للري وارتفاع تكاليف التأهيل إلى توقف المشاريع الزراعية وتوقف أغلب المصانع التي كانت تعتمد في مدخلاتها على الإنتاج الزراعي والتي كانت تمثل روافداً تغذى خزينة المحلية بالإيرادات المالية، ومن ثم أضحت إيرادات البنطون المصدر الرئيس لإيرادات المحلية، وبعد تشييد كبري الدويم فقدت المحلية مصدرها الأخير لتمويل موازنتها، فأصبحت تعاني الكثير من التحديات التي تعيق تنفيذ برامج التنمية وتقديم الخدمات و من أبرز هذه التحديات :

أولاً: التحديات التي تواجه المحلية (مسند، ٢٠١٢) :

١. ضعف البنى التحتية بالمحلية.
٢. شح الإيرادات المالية.
٣. ضعف القدرة على استغلال الميزات النسبية المتوفرة للمحلية.
٤. غياب أطر تمكن استيعاب ومشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات التنمية.
٥. نقص الكوادر الفنية المدربة.

ولقد ترتب على هذه التحديات الآثار التالية :

١. عدم توظيف القطاع الخاص للمشاركة وتمويل مشروعات التنمية المحلية.
٢. عدم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتنشيط النشاط التجاري وتوسيع الأسواق المحلية.
٣. عدم كفاية الموارد المالية لتمويل توفير الخدمات الصحية و التعليمية والمياه. وتأسيساً على ما تقدم أضحت توافر البنية التحتية من طاقة ونقل وطرق، وإمدادات مياه والصرف الصحي وغيرها بالكم المناسب وبالجودة الملائمة من الدعائم الأساسية لدفع عجلة التنمية بالمحلية، وجذباً لاستثمارات الوطنية والأجنبية. وبالرغم من زيادة و تحسن الحجم المتاح من خدمات البنية التحتية فإن حجم الفجوة بين المتاح والمطلوب ما زال متسعاً بل في تزايد مستمر نظراً لنمو عدد السكان وعدم تناسب الموارد المالية مع حجم الطلب على الخدمات. ونسبة لهذا العجز في موازنة المحلية كان لزاماً عليها البحث عن آليات وأساليب جديدة لتمويل مشاريع التنمية المحلية وتوفير الخدمات. ومن بين الآليات المقترحة في هذه الورقة، ضرورة بذل الجهود لاستقطاب القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتحفيزه للاستثمار المباشر في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الزراعية والصناعية والخدمية، ومن أحدث صيغ استقطاب القطاع الخاص ما يُعرف بعقود الشراكة بين القطاعين العام

والخاص (Public - Private Partnership.PPP) وكذلك عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) البوتك مصطلحات عملية للشراكة الضرورية بين القطاعين في إطار تعاقدية (التركستاني، ٢٠٠٩).

المبحث الثاني: مفهوم نظام البوت، (B.O.T) ومزاياه وأنواعه:

إن مفهوم البناء والتشغيل ونقل الملكية، وفق تعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي - في أبسط أشكاله الأساسية - هو شكل من أشكال تمويل المشروعات، تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة ويدعى شركة المشروع، امتيازاً لإنشاء مشروع معين، وعندئذ تقوم شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً، وفي نهاية مدة الامتياز، تنقل ملكية المشروع إلى الحكومة (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤).

يعرف B.O.T بأنه قيام الحكومة بمنح من يرغب في الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية أو المرافق العامة، من الأفراد أو الشركات الخاصة، فرصة إقامة المشروع، ويتحمل المستثمر أعباء شراء وتزويد المشروع بالألات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة إلى جانب النفقات التشغيلية وذلك مقابل حصول المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع خلال فترة الامتياز التي تتراوح في العادة ما بين (١٠-٣٠) عاماً وقد تزيد أو تقل حسب نوع العقد والنشاط، حيث يتم تحديد مدة الامتياز وفقاً لتقديرات الدولة المانحة للامتياز ومراعاة المصلحة العامة وبعد انتهاء مدة الامتياز فإن المشروع يتحول بكل أصوله المنقولة والثابتة إلى الدولة أو يجدد عقد التأجير لهذه الشركة أو لغيرها، أو تقوم الدولة بتشغيله واستثماره بشكل مباشر (بخيت، ٢٠١٣).

مميزات استخدام نظام البوت:

تساهم الاستثمارات الأجنبية بنظام البوت في سد أربع فجوات رئيسة تعاني منها محلية الدويم هي:

فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الخدمات الأساسية والبرامج الاستثمارية. فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الألات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية المحلية.

الفجوة التكنولوجية لسد حاجة المحلية من الألات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية، والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات المحلية في الأسواق الداخلية والخارجية.

الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية بنظام البوت إلى حصول المحلية على إيرادات جديدة، في صورة رسوم إنتاج، وضرائب على الأرباح وضرائب الدخل الشخصي تزيد من إمكاناتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها .

تطور نظام البوت كأداة للتمويل؛

كان الأسلوب السائد في الدول النامية في الخمسينيات والستينيات للقيام بالتنمية الاقتصادية هو أن تقترض الحكومة من الدول الأجنبية أو من البنوك الدولية أموالاً لإنشاء مشروعات البنية التحتية اللازمة للتنمية وتشديد المصانع ومحطات الطاقة. ولما نالت المستعمرات الاستقلال في الخمسينيات بعد الحرب العالمية الثانية وجدت حكوماتها أنها قد تخلفت عن الدول المتقدمة عشرات السنين وبالتالي لجأت إلى الاقتراض على نطاق واسع لتحاول اللحاق بالدول المتقدمة حتى بلغت ديون معظم الدول النامية مئات الملايين من الدولارات في المتوسط وأحياناً آلاف الملايين للدولة الواحدة. (السودان ٤١ مليار، ٢٠١١).

وترتب على ذلك إرهاب ميزانيات الدول النامية نتيجة سداد أقساط القروض والفوائد السنوية بدرجة أن بعض الدول اضطرت إلى تخصيص ٣٠% من الدخل القومي لخدمة الديون الخارجية. ونظراً لهذا الإرهاب المالي الشديد الذي يؤثر على الخدمات الواجب تقديمها لمواطني الدول النامية فقد بدأت الدول النامية في التفكير في حلول أخرى يمكن بها القيام بالتنمية وإنشاء المشروعات دون قروض دولية ودون أن تتحمل ميزانية الحكومة أعباءً جسيمة، وقد شجع على هذا الاتجاه انتشار اقتصاد السوق الحرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث اتجهت الأنظار إلى تحفيز وشراكة القطاع الخاص كمصدر لتمويل مشروعات التنمية. ومن وسائل التنمية بالاعتماد على القطاع الخاص نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية Build Operate and Transfer المعروف باختصار B.O.T. (صبري، ٢٠٠٨).

لقد تزايدت أهمية مشروعات B.O.T نظراً لاتجاه أغلب الدول المتقدمة والنامية إلى محاولة تطوير بنيتها الأساسية وتحديث مرافقها العامة، حيث وجدت هذه الدول في مشروعات B.O.T خير سبيل في تحقيق هذا الغرض.

ولا يمكن اعتبار نظام B.O.T نظاماً مبتكراً في كليته (سميرة، ٢٠١١)، حيث ترجع جذوره إلى ما يعرف بعقود الامتياز التي كانت منتشرة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في فرنسا وغيرها من الدول، حيث استخدمت فرنسا هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والتزويد بمياه الشرب،

كما أن مصر وسورية عرفتا هذا النظام في الأربعينيات حيث تم تزويد مصر الجديدة بالكهرباء والماء وخطوط الترام وفق هذا النظام، كما تعتبر قناة السويس من الأمثلة الشهيرة لعقود الامتياز في نهايات القرن التاسع عشر.

وقد اختلف هذا الأسلوب تقريباً منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وخاصة بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية واقتصرت تطبيقه في مجال التنقيب عن الثروات الطبيعية وخاصة البترول، وفي منتصف الثمانينيات حصل تطوران مهمان على صعيد تطبيق هذا النظام، حيث تم توقيع اتفاقية تنفيذ نفق المانش الذي يربط بين بريطانيا وفرنسا، وذلك بين كل من الحكومة البريطانية والفرنسية من جهة وبين شركة يورو تانال Euro tunnel من جهة أخرى، وكذلك دعوة رئيس الوزراء التركي آنذاك تورجوت أوزال Turgot Ozal لاستخدام هذا الأسلوب في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في تركيا، ويرجع إليه استخدام التعبير B.O.T لأول مرة للإشارة إلى هذا النوع من المشروعات. (صبري، ٢٠٠٨)

مع اتساع مساهمة القطاع الخاص في البنية الأساسية في بداية الثمانينيات وحتى منتصفه وذلك في مختلف قطاعات البنية الأساسية كالصرف الصحي والطاقة الكهربائية والمياه والنقل والاتصالات حيث قامت ٨٦ دولة بخصخصة ٥٤٧ شركة للبنية الأساسية وكذلك مشاركة القطاع الخاص في تمويل ٥٧٤ مشروعاً جديداً للبنية الأساسية في حوالي ٨٢ دولة وبلغت قيمة ما تم خصخصته ٣٥٧ بليون دولار أميركي. مزايا نظام البوت كأداة للتمويل (عابدين، ٢٠١٠)؛

تمويل مشروعات البنية التحتية والتجارية والصناعية عن طريق الاستثمار المباشر (وطني أو أجنبي) دون أن تضطر الدولة إلى تحميل الموازنة العامة مزيداً من الأعباء أو فرض أعباء جديدة على أفراد المجتمع.

نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العمالة الوطنية عليها.

تمكن من إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية، مما يؤدي إلى امتصاص البطالة وزيادة متوسط دخل الفرد.

إن تنفيذ المشروعات بأسلوب B.O.T من شأنه أن يجنب مساوئ الخصخصة باعتبار أن ملكية أصول المرافق المنفذ وفق نظام B.O.T سينتقل للدولة مستقبلاً.

استخدام القطاع الخاص في تمويل المشروعات يؤدي إلى كسب موارد جديدة للحكومة ومن ثم يؤدي إلى خفض الإنفاق والاقتراض الحكومي.

تحصل الحكومة على مشروع جاهز ومتكامل في نهاية فترة الامتياز دون تحمل أي أعباء.

يبقى مشروع B.O.T من الناحية الاستراتيجية تحت نظر الحكومة ويتم توجيهه لخدمة المصلحة العامة.

أنواع عقود البوت (B.O.T) وصيغته (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤):

لقد تم تطوير صيغ وأنواع عديدة لمساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية تطورت لكي تتناسب مع متطلبات التمويل في المشاريع الكبيرة منها:

١ / عقود B.O.O.T - عقود البناء - التمليك - التشغيل - التحويل:

يكون لصاحب الامتياز حق تملك المشروع ملكية تكفل له سهولة تشغيله وصيافته، وتمثل فيها الحكومة وتتولى الإشراف على التأسيس والتشغيل خلال فترة الامتياز وبعد انتهاء هذه الفترة تنتقل ملكية المشروع للدولة ومن ثم تنتهي شركة الامتياز قانوناً.

٢ / عقود B.O.L.T - البناء والامتلاك - التأجير التمويلي - والتمليك:

هذا النوع يصلح لإنشاء المشروعات التي تحتاج إلى آلات ومعدات رأسمالية لتشغيلها كما تصلح في حال كانت الشركة المشرفة على المشروع غير قادرة على تشغيله فتقوم بتأجيره لشركة أخرى لتشغيله وإدارته خلال فترة الامتياز أو تقوم الحكومة بتأجير المشروع مقابل حق الانتفاع وعائد تحصل عليه (الميناء البري الخرطوم).

٣ / عقود B.O.O - بناء - تملك - تشغيل:

عبارة عن شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بواسطة شركة امتياز تتولى الإشراف على التشغيل ولا ينتهي هذا النوع بالتحويل إلى الملكية العامة ولكن يتم تجديد الامتياز أو انتهاء العمر الافتراضي للمشروع «حقول النفط - المناجم».

٤ / عقود B.R.T - بناء - تأجير - نقل:

هذا النوع من المشروعات له طبيعة خاصة مستمدة من خصوصية المنفعة المحققة للجمهور وترتبط هذه الخصوصية بالمكان العائد المتولد عنه إذ يستند المشروع إلى قابليته للتأجير (الموانئ - المطاعم النهرية - الطرق السريعة - المحلات التجارية - الأماكن الترفيهية).

٥ / عقود M.O.O.T - تحديث - امتلاك - تشغيل - نقل:

يتم اعتماد هذه الصيغة لمشروعات قائمة ولكنها أصبحت غير مجزية اقتصادياً بحكم الإهلاك وتآكل أصولها، واحتياجها إلى عمليات إحلال وتجديد وصيانة وتطوير لخطوط الإنتاج. لذلك تقوم الدولة بعرضها على شركات خاصة للقيام بهذه العملية وتطوير تكنولوجيا المشروع وفقاً لأحدث المستويات العالمية ويصبح

مالكاً مؤقتاً للمشروع ويتولى تشغيله خلال فترة الامتياز من قبله مباشرة أو عن طريق غيره وفي نهاية الامتياز تؤول ملكيته للدولة.

على الرغم من تعدد صيغ العقود إلا أن هناك هدفاً مشتركاً لمجموع هذه العقود وهو قيام القطاع الخاص (المحلى أو الأجنبي) بتولي مهام تمويل واستثمار أملاك الدولة ذات الطبيعة الاقتصادية، وتفاضل الدول بين هذه الأنواع وفق لطبيعة المشروع وتكاليفه ومعدل العائد وطول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الأرباح.

ويعد عقد BOT هو الأكثر شيوعاً بين هذه العقود من الناحية العملية من حيث «الحقوق - الالتزامات» لكون عقد الاستثمار عقداً يخضع للقوانين المنظمة للاستثمار فإن ذلك يترتب عليه العديد من الالتزامات وينتج عنه للمستثمر حقوق استغلال أثناء فترة الامتياز من هذه الالتزامات المتعلقة بالمستثمر (عابدين، ٢٠١٠)؛

١. بالمدة حيث يلزم المستثمر بتنفيذ المشروع في الزمن المحدد له وكذلك التشغيل. لا يحق للمستثمر إنهاء الاتفاقية بإرادة منفردة.

٢. كما يلزم المستثمر بإعادة المشروع إلى الحكومة دون مقابل وفي حالة جيدة في نهاية فترة الامتياز.

٣. في حين تلتزم الحكومة بما يلي؛

٤. عدم تشييد مشروعات مماثلة أو الترخيص لمستثمر آخر بالعمل في مشروع مماثل خلال فترة التعاقد.

٥. عدم إصدار التشريعات أو القوانين التي من شأنها نقص الإيرادات اللازمة لتغطية تكاليف المستثمر والأرباح المناسبة.

٦. يحق للمستثمر استغلال المشروع خلال فترة الامتياز والحصول على الإيرادات الناتجة عن الاستغلال طوال هذه الفترة.

٧. يحق للمستثمر اللجوء إلى وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القضاء المحلي أو الدولي وذلك في حال وجود خلافات بين الأطراف بخصوص تنفيذ العقد.

٨. يحق للمستثمر التمتع بكافة الضمانات والحوافز المنصوص عليها في قوانين الاستثمار المنظمة للنشاط الاقتصادي وكذلك الحصول على التسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

٩. أخيراً يحق للجهات الحكومية الرقابية القيام بكافة إجراءات الرقابة

الإدارية والمالية للاستثمارات الأجنبية وعلى المستثمر تمكينها من ذلك طوال فترة التعاقد أو الامتياز.

وعلى الرغم من توجيه عقود البوت في إنشاء مشاريع البنية التحتية، إلا أن نجاح هذا النظام فتح المجال نحو استخدام عقود البوت في العديد من المشاريع ذات الطابع التجاري والصناعي.

مجالات تطبيق نظام البوت B.O.T (حمدي، ٢٠١٠) :

تقوم الحكومات أو أجهزتها الإدارية المختلفة باللجوء إلى نظام BOT لما يحققه لها من مزايا في تخفيف العبء التمويلي والإداري طيلة فترة الامتياز وأهم المجالات التي تقوم الحكومة باستخدام عقود BOT فيها هي :

١. مشروعات البنية الأساسية المتعلقة بالمرافق العامة الأساسية التي تحقق عائداً اقتصادياً والتي يتعين تنفيذها، ولكن نظراً لعدم قدرة الحكومة على تمويل تلك المشروعات من إيراداتها العامة فإنها تعهد بها إلى القطاع الخاص، نظير تحقيق عائد معقول ومن أمثلة ذلك مشروعات الطرق والكباري والمطارات، محطات القوة الكهربائية، السكك الحديدية وشبكات الاتصالات.

٢. المجمعات الصناعية والتجارية والسياحية، حيث تعهد الحكومة إلى القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة هذه المجمعات عن طريق عقد امتياز يحصل القطاع الخاص بموجبه على عائد المشروع خلال فترة زمنية محددة وتنتقل بعدها ملكية هذه المجمعات إلى الحكومة بدون مقابل.

٣. تنمية واستغلال الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة (الدومين الخاص)؛ بحيث يشجع إنشاء هذه المشروعات بطريق BOT حاجة عامة للمواطنين ويساعد في تنظيم العائد من استغلال أملاك الدولة الخاصة.

٤. مشروعات البيئة ومحطات المعالجة للصرف الصحي وفرز وتصنيع النفايات الصلبة وغيرها.

٥. تنمية استغلال الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة.

٦. مشروعات إقامة شبكات الري وخطوط نقل المياه ذات الأقطار الضخمة بين المدن.

نماذج من التجارب الوطنية للتمويل بنظام البوت :

تمشيا مع الاتجاهات العالمية لنشر ثقافة ومفاهيم نظام البوت أنعقد مؤتمر تمويل مشاريع التنمية عن طريق البوت بالخرطوم في الفترة ٢١-٢٢-٩-٢٠١٠م برعاية وزير المالية والذي نظمه مركز المجذوب للاستشارات الاقتصادية والمالية، وكان

من أهم الأوراق التي قدمت في المؤتمر:

١. ورقة مشروعات البني التحتية ودور نظام البوت في تنفيذها .
٢. ورقة تعريف مفهوم نظام البوت و أغراضه وطرقه .
٣. ورقة العلاقات التعاقدية والإطار الاقتصادي و المالي لنظام البوت
٤. ورقة دور التأمين في ضمان فاعلية نظام البوت.

وكان الدافع لانعقاد المؤتمر هو تأثير الأزمة المالية العالمية على كافة مؤسسات التمويل الإقليمية والعالمية، والتي أدت إلى شح مصادر التمويل وقد شهد السودان في الفترة السابقة قيام العديد من المشروعات التنموية في مجالات مختلفة مثل المياه والكهرباء والجسور والكمباري وغيرها وكان تمويل هذه المشاريع بواسطة موارد الدولة ومشاركة عدد من الصناديق العربية والأجنبية. وحتى يتواصل العطاء بعد الأزمة المالية العالمية اتجهت الأنظار إلى القطاع الخاص في الداخل والخارج ومن ضمن صيغ التمويل التي اعتمدها السودان في سياسته الاقتصادية نظام البوت وسوف يتضمن قانون تشجيع الاستثمار الجديد والذي يتوقع صدوره في مطلع ٢٠١٣م موضوع التمويل بنظام البوت.

وقد اهتمت عدد من الولايات للتمويل بنظام البوت بهدف تحقيق نقلة نوعية وتطوير للخدمات منها على سبيل المثال (الصحافة، العدد (٦٥١٩)، (٢٠١١):

اسم المشروع	الولاية	الشركة المنفذة
محطة مياه سويا المرحلة الثانية	الخرطوم	شركة الصين للهندسة
مشروع الترام (مترو)	الخرطوم	شركة سامسونج الكورية
محطتي سويا والحاج يوسف للصرف الصحي	الخرطوم	شركة كورية
ظلمبات مشروع سويا غرب الزراعي	الخرطوم	يوشان الصينية
طرق وجسور	الخرطوم	شركات صينية
محطة مياه أم مغد	الجزيرة	الشركة الإيرانية
كهرباء القرى والأماكن السكنية والإنتاجية	الجزيرة	شمال الصين JnTan
طريق أرقين دنقلا	الشمالية	شركة الزوايا للتجارة والاستثمار (شركة مصرية - تركية)

شركة زادنا	الولاية الشمالية	طريق حلفا قسطل
شركة صينية	ولاية الجزيرة	مشروع صادر الحيوان ٥ مسالخ آلية حديثة و٤ نقاط للتفتيش وعدد اثنين من أسواق صادر الماشية
مجموعة الروابي السعودية	نهر النيل-محلية المتمة	الإنتاج والتصنيع الحيواني والنباتي
شركة البشائر الأردنية	نهر النيل	إنتاجا زراعي والحيواني (الخضر الأعلاف، تربية الضأن والماعز)
شركات ليبية	نهر النيل - المتمة	الإنتاج الحيواني والنباتي

بناء على ما تقدم يمكن القول إن الغاية من اعتماد أسلوب الـ BOT هي الاستفادة من موارد القطاع الخاص لأغراض إنشاء البنى التحتية Infrastructure دون الحاجة إلى تحميل موازنة الدولة هذه الأعباء المالية أو دون حاجة إلى الدين العام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اللجوء إلى أسلوب الـ BOT يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستفادة من فرص استثمارية تكاد تندر في الدول الصناعية، مما يساعد الدولة المضيفة للاستثمار إلى الوصول إلى تكنولوجيات ومهارات غير متوافرة محلياً.

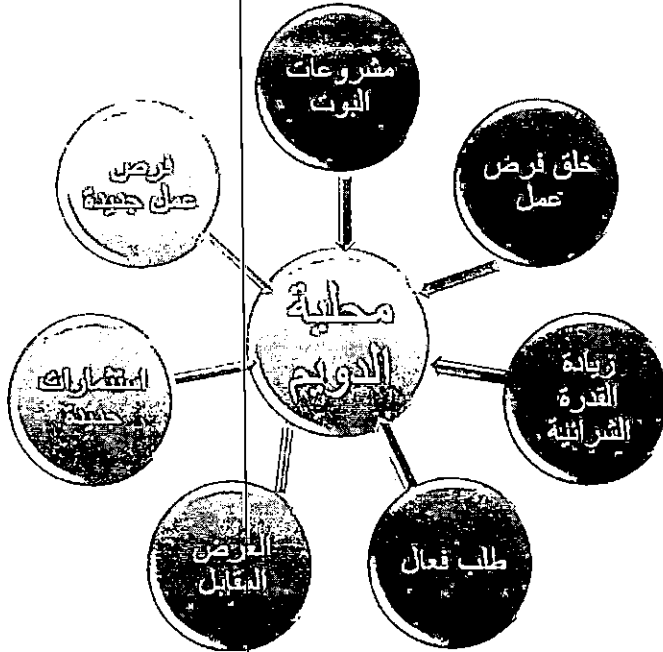
المبحث الثالث: أثر التمويل بنظام البوت على محلية الدويم ومجالات تطبيقها: (حمادي، ٢٠١٠).

تمشيا مع تجارب ولايات الخرطوم، والجزيرة، ونهر النيل، والشمالية يتوقع الاستفادة من نظام البوت في تمويل المشروعات في المجالات التالية:

١. تمكين المحلية من إنشاء مشروعات البنية التحتية وتوفير خدمات ضرورية لا تكفي مواردها الذاتية لتوفيرها.
٢. زيادة قدرة المحلية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء لتسيير نشاط المشروعات القائمة بالفعل ومساعدتها على التطوير والتحسين المستمر، أو لإقامة العديد من المشروعات الاستثمارية.
٣. يتيح فرصة واسعة لبناء القدرات والتدريب وإكساب الخبرات الأجنبية للعاملين مما يجعلهم مؤهلين لتشغيل هذه المشاريع بكفاءة بعد نهاية مدة الامتياز. يساهم في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، مما يساهم في تقليل تكلفة الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق المحلية والعالمية.
٤. أداء الشركات للضرائب المستحقة على أرباحها، يؤدي إلى تنمية الموارد المالية

- للمحلية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة تمكن المحلية من تنفيذ برامج التنمية و تحسين مستوى الخدمات.
٥. تساهم في خلق علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي للمحلية من خلال تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة لشركة المشروع مما يؤدي إلى زيادة معدل المشاريع الوطنية الجديدة وإيجاد فرص عمل جديدة.
٦. يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية لدى للمواطنين و الذي يؤدي بدوره إلى إنعاش و زيادة الطلب الفعال ومن ثم يمكن لهذا الطلب ان يخلق العرض المقابل له. والذي يؤدي بدورها إلى زيادة وتنمية الإيرادات المالية.
٧. يسمح بنقل المسؤولية و المخاطر المالية والتجارية من المحلية إلى القطاع الخاص، وهو ما يدفعه لحسن اختيار المشروعات والتأكد من مقومات نجاحها مما يسهم في رفع كفاءة الاستثمار ويزيد من القيمة المضافة .
٨. صيانة الموارد للأجيال القادمة مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة. ويقصد بالتنمية المستدامة مدى وفاء الأنشطة الاقتصادية باحتياجات الجيل الحالي، دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

شكل (١)



المصدر: دور مشروعات البوت في تنمية الموارد المالية لمحلية الدوام

وللاستفادة من مزايا التمويل بصيغة البوت بفعالية ينبغي للمحلية توفير المقومات التنظيمية والقانونية التالية (النور، ٢٠١٣):

مقومات تطبيق نظام البوت:

١ / تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وذلك من خلال:

إعداد خريطة أو دليل يوضح الفرص الاستثمارية المتاحة في كل القطاعات سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية أو تجارية. ومنح التسهيلات وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الحوافز.

٢ / تهيئة البيئة المؤسسية والتنظيمية للاستثمار:

نسبة لارتباط نجاح الهيكل التنظيمي في التعامل مع سياسة الاستثمار مع توافر حد أدنى من الكفاءة والمساءلة في نظم الإدارة الحكومية، ينبغي تهيئة البيئة المؤسسية من خلال خضوع الأجهزة والمؤسسات المشرفة على الاستثمار للدراسة سواء في عملها أو في تطورها بغرض تقييم أداءها لأجهزة والمؤسسات في إطار مؤسسي للتعرف على تصرفاتها وما يحكمها من أساليب مستخدمة ومعايير للأداء ومعلومات متاحة وقوانين قائمة.

٣- ضرورة سن تشريعات قانونية لتوافر الضمانات القانونية لإنجاح مشاريع البوت:

تعد الجوانب التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري الذي يعمل فيه المستثمر خاصة، وفي ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة، تصبح عملية تهيئة البيئة التشريعية والقانونية من خلال توفير الضمانات القانونية ووضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلباً جوهرياً لتحسين بيئة الاستثمار ورفع درجة الثقة فيها.

٤- العمل على تشجيع المواطنين للترحيب بالمستثمرين:

وذلك من خلال تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٥% من الأراضي المخصصة للاستثمار لصالح المجتمعات المحلية والعمل على ترقية مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ومياه الشرب، لتحقيق الرضا المحلي.

٥- إعداد قاعدة بيانات بصورة علمية:

وذلك من خلال استخدام الأساليب والطرق الحديثة للترويج والإعلام عن الفرص الاستثمارية في المحلية بصورة جاذبة ومقنعة للمستثمرين الأجانب سواء بالشراكة الاستراتيجية أو بنظام البوت.

إذا أخذ في الاعتبار المقومات أعلاه يمكن تطبيق نظام البوت على المستوى المحلي والولائي، وهناك تجارب إقليمية ووطنية كثيرة في هذا الصدد ومن التجارب الوطنية:

المشروعات التي يمكن تمويلها بنظام البوت: القطاع الزراعي:

أ/ تأهيل البنى التحتية للمشروعات المروية بمحلية الدويم:
لقد طرحت عدة خيارات لتأهيل وإعادة الحياة لشاريع المروية، من أبرزها مقترح تجميع وكهربة مشاريع النيل الأبيض من خلال تجميعها في ١٨ تجمعاً بدلاً عن ١٥٩ مع إنشاء محطات فتح رئيسية بواقع محطة رئيسية لكل تجمع تدار بواسطة الكهرباء بدلاً عن الديزل، مع تحديث شبكات المشاريع والمنشآت المائية القائمة عليه من قناطر تحكم وجسور ومحاجر وأبو عشرينات وإنشاء شبكات صرف متكاملة وطرق داخلية إضافة لتجمعات سكنية لإدارات ونسبة لشح التمويل لم ينفذ هذا المقترح على الرغم من جدواها الاقتصادية (عثمان، ٢٠١٢).

وعليه يمكن للمحلية الاستفادة من هذا المقترح لتأهيل البنى التحتية للمشاريع المروية من خلال التمويل بنظام البوت، وكما ورد سابقاً فإن من أهم مجالات التمويل بنظام البوت هي مشروعات البنية التحتية المتعلقة بمحطات الكهرباء وقنوات الري والطرق والجسور والمجمعات السكنية، ويمكن تمويل هذا المشروع أيضاً بنظام الشراكة الاستراتيجية مع الدول الصديقة، ويمكن الاستئناس في هذا المجال بتجربة ولاية الجزيرة.
تجربة ولاية الجزيرة:

نالت ولاية الجزيرة عضوية رابطة التعاون الصيني الإفريقي التي تكفل لها الدعم والعون الفني لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث شاركت ولاية الجزيرة بموجب الدعوة الرسمية التي تلقتها من الحكومة الصينية في أعمال اجتماع التعاون الصيني الإفريقي في مجال الحكم الولاى والمحلي ما بين ٢٧-٢٩ أغسطس ٢٠١٢م، ومن أهم نتائج هذه المشاركة ما يلي:

توقيع اتفاقية توأمة مع ولاية ميشيا الصينية للتعاون في مشروعات التنمية والبنى التحتية وبناء قاعدة للتصنيع الزراعي وإدخال التقنيات الحديثة.
تم توقيع اتفاقية مع شركة شان دونق للغزل والنسيج والتي تملك حالياً محالج زونق تين بمارفجان لإنشاء مدينة متكاملة للمنتجات القطنية تشمل الغزل والنسيج والملبوسات الجاهزة وتصنيع الزيوت والأعلاف.

تم الاتفاق على إقامة مصانع السكر من القصب والبنجر وإقامة مسالخ للحوم و مدايح للجلود .

تم الاتفاق مع أكاديمية شاندونق لتدريب المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين في مجالات القمح والذرة الشامية والقطن والألبان ومكافحة أمراض الحيوان والتحسين الوراثي في سلالات الألبان.

تم إنشاء مركز لنقل التقنية بمنطقة الفاو لأغراض خدمة المزارعين في القطاعين المروي والمطري بمشروع الرهد الزراعي كثمرة للزيارة الأولى للصين عام ٢٠١٠م. تأسيساً على ما تقدم ينبغي على ولاية النيل الأبيض، الاقتداء بتجربة ولاية الجزيرة من خلال الترويج عن الفرص الاستثمارية والسعي للانضمام وفيل عضوية رابطة التعاون الصيني الإفريقي حتى يتثنى لها الاستفادة من الدعم والعون الفني لبرامج التنمية الاقتصادية، أو خلق توأمة بين ولاية النيل الأبيض وولاية الجزيرة للاستفادة من تجربتها في استقطاب الاستثمارات الصينية في قطاع الزراعة .

الجدوى الاقتصادية لمشروع تجميع وكهربة المشاريع:

يمكن مقترح تجميع وكهربة المشاريع المروية بالمحلية من توفير المياه بالقدر الكافي لمدار العام مما يساعد على النهوض بالإنتاج:

البستاني (خضروات - فواكه) لسد حاجة السوق المحلي وللصادر.

المحاصيل الحقلية (أرز - ذرة - قمح - قطن - زهرة عباد الشمس - الذرة الشامية).

تنمية الإنتاج الحيواني وإدخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية ويتميز هذا النوع من الاستثمار بالاقتصاد في التكاليف الرأسمالية والتشغيلية حيث توجد المقومات الأساسية للمشروعات ويمكن الاستفادة من مخلفات الزراعة كعلاف للحيوان يستكمل بزراعة البقوليات والأعلاف الخضراء مما يسهم في تنمية الإنتاج الحيواني (تربية - تسمين) وتوفير الأعلاف بمختلف أنواعها للاستهلاك المحلي و للصادر.

تنمية الإنتاج الغابي والتصنيع الغذائي للمنتجات البستانية والحقلية والحيوانية وتنمية الاستزراع السمكي.

مشروع الأرز:

أجريت أول دراسة حديثة لزراعة الأرز بالدويم في عام ١٩٧٨ بواسطة وزارة الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية والتي قامت بتأسيس مشروع تنمية الأرز بالتعاون مع حكومة اليابان وقد أثبتت تلك الدراسة إمكانية زراعة الأرز في حوض أبو قصبه في مساحة ١٦ ألف هكتار.

كما قامت وحدة التعمير التابعة لوزارة الزراعة الاتحادية بالتعاون مع وزارة الزراعة بالولاية بإنشاء مزرعة تجريبية بالمنطقة نفسها، أكدت جدوى زراعة الأرز فيها على طول المساحة الواقعة بين الدويم وحتى الحدود مع محلية قلي، حيث أن ٥٠% من الأراضي تكون مغمورة سنويا بالمياه في الفترة خلال أغسطس وحتى مارس. ومن الشركات التي استثمرت في زراعة الأرز الشركة المصرية للإنتاج الزراعي بمنطقة أم تكال.

تأسيساً على ما تقدم يمكن الاستثمار في المشروعات القائمة لتأهيل بنيتها التحتية بنظام البوت، أو الاستثمار المباشر بالشراكة و يفضل لو تم الاستعانة بالشركات الصينية لخبرتها الواسعة واستخدامها للتقنية المتقدمة في مجال زراعة الأرز وفيما يلي جانب من مزارع الأرز في الصين.



مزارع الأرز على سفوح الجبال

- ج / الاستثمار في مجال الميكنة الزراعية والبذور المحسنة ومكافحة الآفات الحشرية.
د / الاستثمار في المجالات المساعدة للزراعة المروية نذكر منها ما يلي:

١. تصنيع مواشير تغليف الآبار وتوصيلات المياه خاصة اللدائن لدعم خدمات حفرة الآبار الجوفية.
 ٢. تصنيع مضخات منتجات الآبار الجوفية ومحركاتها من قطع الغيار اللازمة لصيانتها.
 ٣. تصنيع المضخات اليدوية.
- قطاع الثروة الحيوانية؛**
- تأهيل مشروعات النيل الأبيض سوف يسهم في إنعاش الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية، ومن أهم فرص الاستثمار المتوقعة :
- ١ / إنتاج اللحوم الحمراء :
١. إقامة المزارع الرعوية والمشاريع المتخصصة لتربية الأغنام والأبقار والماعز والإبل والحياة البرية.
 ٢. تسمين الأبقار والأغنام والماعز في مجمعات التسمين على المخلفات الزراعية.
 ٣. شراء وتصدير الماشية الحية، أغنام، أبقار، ماعز.
- ٢ / اللحوم البيضاء :
١. تربية الدواجن لإنتاج اللحوم والبيض.
 ٢. تربية النعام لإنتاج اللحوم.
 - ٣ / الألبان ومنتجاتها :
- إقامة المشاريع المتخصصة لإنتاج ألبان الأبقار والماعز ومشتقاتها وتطوير صناعة الأحيان بما يواكب المستويات العالمية في شراكة ثلاثية بين المحلية ورأس المال الأجنبي وصغار منتجي الأحيان المحليين .
- ٤ / الأسمالك والأحياء المائية :
١. إقامة المشاريع المتخصصة لإنتاج الأسمالك .
 ٢. إنشاء مشاريع الاستثمار السمكي المتخصصة أو المتكاملة مع أنواع أخرى من الإنتاج .
- ٥ / المخازن المبردة :
١. إقامة المخازن المبردة للحوم الأسمالك في شراكة مع المنتجين المحليين والمحلية.
 ٢. النقل المبرد للحوم ومنتجاتها.
- ٦ / الخدمات :
- أ / صحة الحيوان :

١. توفير الأدوية والمستلزمات البيطرية .

٢. إنشاء الأجزخانات ومخازن التبريد .

٣. تدريب الكوادر.

ب / الإنتاج الحيواني :

١. تقديم خدمات التلقيح الاصطناعي واستيراد السلالات المحسنة للمختبرات

الكبيرة والصغيرة والدواجن

٢. استيراد مدخلات ومستلزمات الإنتاج الحيواني.

ج / الأسماك والأحياء المائية

١. توفير القوارب وشباك الصيد .

٢. إقامة مصانع الثلج بمناطق إنتاج الأسماك .

الاستثمار في مجال إعادة تأهيل المصانع القائمة :

يمكن الاستفادة من نظام (M.O.O.T) تحديث - امتلاك - تشغيل - نقل، من

أعدة تأهيل منشآت القطاع الصناعي بمحلية الدويم خاصة مصنع نسيج الدويم

ويمكن الاستئناس بتجربة ولاية الجزيرة في إعادة تأهيل مصانع الغزل والنسيج

من التعاقد مع شركة شاندونق الصينية .

قطاع السياحة :

من أماكن الجذب السياحي بمحلية الدويم هي منطقتي أم جرياتي إليها السياح

لصيد الطيور البرية في موسم الشتاء ومنطقة أم سنط الشهيرة بالغابات. مما يشجع

الاستثمار في إقامة :

١. فندق من الدرجة الأولى بمدينة الدويم.

٢. إنشاء حدائق ومنتزهات عامة حول النيل.

٣. إنشاء محميات للحیوانات البرية في المناطق السياحية.

٤. استغلال النيل سياحياً.

الاستثمار في الخدمات :

ينبغي تشجيع القطاع الخاص المحلي للاستثمار في المجالات التالية :

١ / قطاع الصحة : ويشمل :

١. إقامة المعامل الطبية الحديثة.

٢. إقامة مراكز ومستوصفات طبية حديثة.

٢ / قطاع التعليم :

١. إنشاء مطبعة لطباعة الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية من خلال شراكة

استراتيجية مع المركز القومي للمناهج و البحث التربوي.

٢. إقامة مراكز للتدريب التقني والتقني .

قطاع الأسواق؛

ينبغي تشجيع القطاع الخاص الوطني للاستثمار في:

بناء وتشبيد المجمعات التجارية (أسواق المواشي، سوق مركزي للخضر والفاكهة-

أسواق المحاصيل- ميناء برى) .

الطرق والمياه؛

١. رصف شبكة الطرق الداخلية لمحلية الدويم.

٢. تنفيذ شبكة كهرباء القرى بالمحلية.

٣. إعادة تأهيل شبكة مياه مدينة الدويم.

أهم النتائج؛

١. إن استخدام نظام البناء والتشغيل كأداة للتمويل أضحت توجهاً عالمياً عززته

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO، والتي تحتم على الدول المنضمة

إليها إيجاد بنية اقتصادية داخلية مهيأة للمنافسة الحادة التي تواجهها من

الدول الأخرى، مما يتطلب خلق البيئة الجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار في

جميع الأنشطة التي كانت حكراً على أجهزة الدولة، ابتداءً من أصغر وحدة

إدارية وانتهاءً بالسلطة المركزية.

٢. يمكن للمحليات والولايات استخدام نظام البوتكالية لجذب التمويل اللازم مشاريع

البنية التحتية وتوفير الخدمات. إن هذا الصيغ القانونية إذا ما تم تبنيها من

قبل القطاعات الحكومية المختلفة والمحليات على وجه الخصوص لأمكنها تقديم

خدمات عديدة أصبحت عاجزة عن أدائها أو تؤديها بصعوبة. وفي ذات الوقت

تكون قد حققت هدفاً يخدم الاقتصاد الكلي للدولة برفع أعباء ليست يسيرة

عناهلها. كما أنها تمكن المحليات من إعادة تأهيل الكثير من مرافق البنية

التي تحتاج لأموال ضخمة وإدارات فاعلة لتتحدث وتواكب التطور

العالمي وتغطي الاحتياجا لمتزايد.

٣. تنفيذ المشروعات بنظام البوت يؤدي إلى خلق علاقات تكاملية بين أوجه

النشاط الاقتصادي العام من خلال تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع

لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة لمشروعات البوت وإنشاء علاقات خلفية مع

صناعات لتوفير مدخلات مشروعات البوت أو علاقات أمامية لتوظيف مخرجاتها

كمدخلات إنتاجية لصناعات أخرى.

٤. إن استخدام نظام «البوت» يجعل الدولة المستقبلية للاستثمار الخاص سواء على المستوى المركزي أو الولائي متحركة في تحديد المجالات التي ترغب أن يشارك القطاع الخاص في تنميتها وبالتالي تتفادى الآثار السالبة لعولمة الاقتصاد التي ربما تفرز تشوهاً اقتصادياً واختلالات اجتماعية في البلدان النامية.

٥. أداء الشركات للضرائب المستحقة على أرباحها يؤدي إلى زيادة عوائد الولاية أو المحلية مما يساهم في تنمية الموارد المالية مما يمكن المحليات من الارتقاء من مستوى الخدمات العامة.

٦. إنشاء مشروعات بصيغة البوت سيؤدي إلى إيجاد عدد كبير من الوظائف مما يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية لدى المواطنين، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة وارتفاع الطلب على السلع والخدمات، ثم يمكن لهذا الطلب أن يخلق العرض المقابل له مما يؤدي إلى عملية تحريك وكسر جمود النشاط الاقتصادي بالولاية والتي تؤدي في محصلتها إلى تحسين الإيرادات الضريبية، وتنمية الموارد المالية.

٧. إن هنالك تقبل كبير لتطبيق نظام البوت بمحلية الدويم وللتنفيذ الناجح وبناء خبرة محلية كافية في المجالات التعاقدية للنظام، وإصلاحات مستقلة وناجحة كمتطلب لنجاح نظام البوت.

أهم التوصيات:

اهتمام التمويل بنظام البوت في تنفيذ العديد من المشروعات.

المراجع والمصادر:

١. إبراهيم المحامي، نحو بناء نظام متكامل لاستخدام نظم عقود البناء والتشغيل والنقل في تشييد مشروعات البنية الأساسية في الدول النامية، رسالة دكتوراه غير منسورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٢. أحمد محمد بخيت، تطبيق عقد البناء والتشغيل وإعادة (BOT)، في تعمیر الأوقاف العامة، ورقة مقدمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.

٣. أحمد منير فهمي، أضواء على نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، صحيفة الجزيرة الاقتصادية، ١٥ ذو القعدة ١٤٢١هـ، العدد ١٠٢٦١، الطبعة الأولى.

٤. حبيب الله بن محمد التركستاني، الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض المملكة العربية السعودية، نوفمبر ٢٠٠٩م.

٥. حصايم سميرة، عقود البوت إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية

- التحتية،رسالة ماجستير،٢٠١١م.
- ٦.روليت العبود،نظام البناء والتشغيل والنقل لتشييد مشروعات البنية التحتية،كلية الهندسة،جامعة دمشق،سوريا.
- ٧.سوسن محمد عثمان،مشاريع النيل الأبيض تستنجد بالنائب الأول لرئيس الجمهورية،صحيفة السوداني،العدد (٤٦٠٣)،٢٠١٢م.
- ٨.عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان،نظام البناء والتشغيل و نقل الملكية ،ورقة مقدمة لمنظمة المؤتمر الاسلامي،الدورة التاسعة عشر،إمارة الشارقة،دولة الامارات العربية المتحدة،٢٠١٣م.
- ٩.عبد الرحيم حمدي،مشروعات البنية التحتية في السودان ودور نظام البناء والتشغيل في تحقيق التنمية المستدامة،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دور نظام البوت في تمويل مشاريع البنية التحتية،الخرطوم سبتمبر ٢٠١٠م.
- ١٠.عكرمة سعيد صبرة،عقد البناء والتشغيل والاعادة (قد البناء والتشغيل والاعادة (BOT)،في تعمیر الأوقاف والمرافق العامة،ورقة مقدمة لمنظمة المؤتمر الاسلامي،الدورة التاسعة عشر،إمارة الشارقة،دولة الامارات العربية المتحدة،٢٠١٣م.
- ١١.عيسى محمد الغزالي،نظام البناء والتشغيل،المعهد العربي للتخطيط،العدد الخامس والثلاثون،نوفمبر ٢٠٠٤، الكويت.
- ١٢.محمد وليد منصور،البوت وطبيعتها القانونية،وأهم مجالاتها والتحكيم فيها.
- ١٣.ناهد على حسن،حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية،ورقة عمل مقدمة لمنظمة المؤتمر الاسلامي،الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة،دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ١٤.هيثم ابراهيم مسند،الدراسة الاقتصادية -الاجتماعية واستراتيجيات الخطة الخماسية (٢٠٠٧-٢٠١١)،ولاية النيل الأبيض.
- ١٥.وائل عمر عابدين،القانون والتنمية (عقد الامتياز في نظام البوت)،صحيفة الصحافة السودانية،العدد ٢٤،٦٢١٤،٦ ٢٠١٢.
- ١٦.موقع ولاية النيل الأبيض <http://white Nile state.gov.sd>
- ١٧.موقع ولاية الجزيرة <http://gazirastate.gov.sd>
- ١٨.موقع ولاية الخرطوم <http://khartoum.gov.sd>
- ١٩.وكالة السودان للأخبار <http://suna-sd.net>